TD/B/C.I/CLP/L.1
9 July 2009

ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة العاشرة

جنيف، ٧-٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال

(أ) المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات النظراء لقوانين

وسياسات المنافسة؛ واستعراض القانون النموذجي؛

والدراسات المتعلقة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد

(ب) برنامج العمل، بما يشمل بناء القدرات وتقديم المساعدة

التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة

الاستنتاجات المتفق عليها لفريق الخبراء الحكومي الدولي

المعني بقوانين وسياسات المنافسة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة،

إذ يشير إلى مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة

الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يشير إلى الأحكام المتصلة بقضايا المنافسة التي اعتمدها الأونكتاد الثاني عشر في اتفاق أكرا، بما في

ذلك الأحكام الواردة في الفقرات ٥٤ و ٧٤ و ٧٥ و ١٠٣ و ١٠٤ و ٢١١ من اتفاق أكرا،

وإذ يشير كذلك إلى القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب

مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية

التقييدية (أنطاليا، تركيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)،

وإذ يؤكد مجدداً ما لقانون وسياسة المنافسة من دور أساسي من أجل التنمية الاقتصادية السليمة،
وضرورة زيادة تعزيز تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد،

وإذ يلاحظ أن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد قد ركزت على تناول ما تنطوي عليه العولمة من فرص
وتحديات بالنسبة للتنمية،

وإذ يؤكد أن قوانين وسياسات المنافسة هي أداة رئيسية لتناول العولمة، بما في ذلك تناولها عن طريق تعزيز
التجارة والاستثمار، وتعبئة الموارد، وتسخير المعارف،

وإذ يسلم بأن تهينة بيئة تمكينية فعالة من أجل المنافسة والتنمية يمكن أن تشمل سياسة المنافسة الوطنية
وكذلك التعاون الدولي من أجل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود،

وإذ يسلم كذلك بضرورة تعزيز عمل الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة سعياً إلى تعزيز دوره
وتأثيره الإنمائيين،

وإذ يلاحظ مع الارتياح المساهمات المكتوبة والشفوية الهامة المقدمة من السلطات المعنية بالمنافسة في
البلدان الأعضاء المشاركة في دورته العاشرة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالوثائق التي أعدها أمانة الأونكتاد واجتماعات المائدة المستديرة التي عقدتها
من أجل دورته العاشرة،

١- يعرب عن تقديره لحكومة إندونيسيا لتطوعها لأن تكون موضع استعراض من قبل النظراء خلال
الدورة العاشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، كما يعرب عن تقديره لجميع الحكومات والتجمعات الإقليمية
المشاركة في الاستعراض؛ ويسلم بما أحرز من نجاحات وتقدم حتى الآن في إنفاذ قانون المنافسة الخاص بإندونيسيا؛
ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي، عن طريق توفير خبراء و/أو غير ذلك من
الموارد للأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلاً فيما يتعلق باستعراضات النظراء الطوعية؛

٢- يقرر أنه ينبغي للأونكتاد، في ضوء التجارب المتصلة باستعراضات النظراء الطوعية التي أجريت
حتى الآن، وبحسب الموارد المتاحة، أن يجري المزيد من استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة في
الدول الأعضاء أو التجمعات الإقليمية للدول، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض
جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد في عام ٢٠١٠؛

٣- يؤكد أهمية استخدام التحليل الاقتصادي في قضايا المنافسة في الإنفاذ الفعال لقانون المنافسة،
وأهمية العلاقة بين المنافسة والسياسات الصناعية في تعزيز التنمية الاقتصادية، وكذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون
الدولي في هذه المجالات، ولا سيما لفائدة البلدان النامية؛ ويطلب إلى الأونكتاد أن يعزز ويدعم التعاون بين
السلطات المعنية بالتنافس والحكومات، وفقاً للتوجيهات الواردة في الفقرتين ١٠٣ و ٢١١ من اتفاق أكرأ؛

٤- يؤكد أهمية مناقشات المائدة المستديرة حول الاحتكارات العامة والامتيازات وقوانين وسياسات المنافسة؛ ويحيط علماً بالمساهمات المكتوبة للدول الأعضاء في هذه المسألة، ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعمّم الاستنتاجات التي تمخضت عنها مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي حول هذا الموضوع على جميع الدول المهتمة، بما في ذلك من خلال أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة؛

٥- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعد دراسات حول التعاون الدولي الوثيق بشأن سياسات المنافسة، لتقدمها إلى مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد في عام ٢٠١٠، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تدور المشاورات حول مجموعات القضايا الثلاث التالية:

الجلسة الأولى: تنفيذ قانون وسياسات المنافسة

- (أ) المراجعة القضائية لقضايا المنافسة؛
- (ب) العقوبات وسبل الانتصاف المناسبة؛
- (ج) استخدام البرامج المتساهلة كأداة لإنفاذ قانون المنافسة ضد التكتلات الاحتكارية القوية في البلدان النامية.

الجلسة الثانية: استعراض الخبرة المكتسبة من تنفيذ مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (مجموعة الأمم المتحدة)، بما في ذلك استعراضات النظراء الطوعية

(د) أساليب تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع "واو" من مجموعة الأمم المتحدة؛

(هـ) تقييم الخبرات المكتسبة حتى الآن من تنفيذ مجموعة الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراضات النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد؛

(و) دور الاتصال الشبكي في تبادل المعلومات غير السرية في تيسير التعاون بين الوكالات المعنية بالمنافسة؛

(ز) فعالية عملية بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى هيئات المنافسة المنشأة حديثاً.

الجلسة الثالثة: دور سياسة المنافسة في تعزيز التنمية الاقتصادية

(ح) تقييم فعالية قانون المنافسة في تعزيز التنمية الاقتصادية؛

(ط) التصميم والإنفاذ الملائمان لقوانين وسياسات المنافسة في بلدان تمر أسواقها بمراحل تطور مختلفة؛

(ي) تحديات تشجيع المنافسة في قطاعات محددة؛

(ك) دور الدعوة إلى المنافسة ومراقبة عمليات الاندماج والإنفاذ الفعال للقانون في أوقات الاضطراب الاقتصادي.

٦- يطلب إلى أمانة الأونكتاد التحضير لعملية استعراض للنظراء في البلدان المهتمة، للنظر فيها خلال المؤتمر الاستعراضي السادس؛

٧- يطلب كذلك إلى أمانة الأونكتاد أن تقوم، تيسيراً لمناقشات المائدة المستديرة، بإعداد تقارير عن البنود ٥ (أ) و(ب) و(ج) و(هـ) و(ح) و(ط) أعلاه. وينبغي للأمانة، تيسيراً للمشاورات في استعراض النظراء، أن تقوم بإعداد موجز تنفيذي لتقرير استعراض النظراء بجميع لغات العمل، إضافة إلى تقرير كامل عن استعراض النظراء بلغته الأصلية لتقديمه إلى المؤتمر الاستعراضي السادس؛

٨- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدثاً لعملية بناء القدرات والمساعدة التقنية كي ينظر فيه المؤتمر الاستعراضي السادس وكي يُنشر على موقعه على الإنترنت، على أن تؤخذ في الاعتبار المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٠، وهي:

(أ) نسخة إضافية منقحة ومحدثة من القانون النموذجي المتعلق بالمنافسة، استناداً إلى الورقات التي سترد من الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٠؛ وينبغي للأمانة أن تعيد تصميم شكل المعلومات وتحديثها؛

(ب) نسخ إضافية من دليل تشريعات المنافسة تتضمن تعليقات على التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة في شكل قرص مدمج بذاكرة مقروءة (CD-ROM).

٩- يلاحظ كذلك مع التقدير المساهمات الطوعية المالية وغير المالية المقدمة من النرويج وسويسرا والسويد؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني، وذلك بتوفير الخبراء أو مرافق التدريب أو الموارد المالية؛ كما يطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة ما تضطلع به من أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني (بما في ذلك التدريب)، وكذلك، إن أمكن، تركيز هذه الأنشطة بما يحقق أفضل تأثير في جميع الأقاليم، وذلك في حدود الموارد المالية والبشرية المتاحة.